

لا يقوم مقام بعث المهر ولا يكون اجازة لان الهدية  
ابتداء شئ لا يتعلق لها بالنكاح وقد تجرى بين الاجنبيين  
اما الاجازة بالقول فقد تجوز ببعض المشايخ لا بالاجازة  
غير العقد وقيل هو قول محمد لكن الظاهر انه لا تجوز الاجازة  
بالفعل حتى لو اجاز بالقول يقع به الطلاق لان الاجازة  
اللاحقة بمنزلة الاذن السابق ولو هي الخالف فاجاب  
ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضر وان كان قبل الاجازة  
فاجاب التمسك بغير الطلاق كذا قال الامام ع النسفي  
مذاكله في قول ان تزوجت امرأة وكلها تزوجت امرأة  
وقال بالفارسية به باري او به كاسي رزن كنتم ما قوله  
ان تزوج فضولي من جهتي امرأة فري طالق فقد اختلف  
المشايخ في من اقصى الشيخ الامام الاجل ركن الدين  
ابو الفضل الكرماني رة انه يجوز للفضولي ان يتزوج له  
امراة ولا تاثر بهذا اللفظ لعدم الملكة والاضافة الي  
الملكه ووافقه في ذلك الامام في الدين محمد بن محمود  
وذكر الشيخ الامام النسفي ان هذا اللفظ معتبر بالملكه  
فيه ان يتزوج فضولي الاجله فيقع قبل وتوصفا

في ملكه الخالف لان المعلق بالشرط كالمفوض الذي شرط  
ولو قال الخالف بعد عقد الفوضي وطلقها ثم يقع كمن  
لا تخرم عليه لعدم دخولها في ملكه كمن لا يفيد الاجازة  
لانه صار مردودا في عقد ثانيا لا جلد ويجزى بالفعل في ان  
صححها ولو قال ان تزوجها غيرة في الاجل فاجتبه الاجل  
لانه شد وعلم بنفسه كذا ذكر النسفي اما قوله كلما دخلت  
فلانة في نكاحي فهي طالق اقصى الشيخ الامام ركن الدين  
ابو الفضل الكرماني ان نكاح الفوضي لا يقع في نكاح  
الفوضي لو كان الخالف حاضرا في مجلس العقد والفوضي  
يباشر العقد وهو حاضر ساكت قال الصدر الامام جمال  
الدين البيهقي لا يكون حضوره كالمباشره بنفسه  
بخلاف الوكيل فان من وكل رجلا ان يتوجه امراة فباشر  
الوكيل العقد بحضرة الموكل يكون الوكيل شاهدا والموكل  
مباشرا حتى لو لم يكن هناك الا شاهد اخر انعقد العقد  
بحضرة والفرق ان الوكيل يحكم الوكالة ينتقل كلامه  
وعقده الى الموكل فيسبغ في الوكيل سفيرا ومعبرا  
والفضولي ليس بوكيل له لينتقل عقده الى الموكل

كلامه  
مطهر الخالقي

كلامه